بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٣

نبذة عامة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، علماً بأن هيئة قطر للأسواق المالية قد تبنت في هذا النظام مبدأ الالتزام والتفسير.

وخلال هذا العام حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال اعتماد مجلس الإدارة لأدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة واتباع افضل الممارسات المتبعة بهذا الشأن. هذا ويلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك الدوحة لعام ٢٠١٣ وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وذلك كما هو موضح أدناه:

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وسوف يتم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة، كما سيتم ايضا إدراجها ضمن جدول أعمال اجتماع المساهمين. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

لقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء. لقد تم إعداد نموذج موحد لالتحاق العضو في مجلس الإدارة واعتمد من المجلس وسوف يتم وضعه على حيز التطبيق. كما سيتم أخذ توقيع كل عضو من أعضاء المجلس على هذا النموذج عند انضمامه للمجلس في المستقبل.

بنك الدوحة
DOHA BANK

تشكيل مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة البنك من ثمانية أعضاء على النحو التالي:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- العضو المنتدب
- ٥ أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم عضوين مستقلين

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

- رئيس مجلس الإدارة
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦
- المؤهل العلمي/ الخبرة: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي.
- الملكية: ١,٦٨% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- عضو في اللجنة التنفيذية
- عضو في لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- المؤهل العلمي/ الخبرة: مدير عام مؤسسة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية: ١,٦٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- رئيس لجنة السياسات والتطوير والمكافآت ولجنة الترشيحات
- عضو باللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي/ الخبرة: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، رئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار "ممثلاً عن دولة قطر" وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية: ١,٧٢% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- رئيس لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر
- عضو في لجنة السياسات والتطوير والمكافآت
- عضو في لجنة الترشيحات
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي
- الملكية: ٠,٨% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

السيد جبر بن سلطان طوار الكواري

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٢ أبريل ١٩٩٣
- المؤهل العلمي/ الخبرة: رجل أعمال
- الملكية: ١,١% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

السيد حمد محمد حمد عبد الله المانع

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- عضو في لجنة الترشيحات
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٣ أبريل ١٩٩٩
- العضوية في المجالس الأخرى: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد حمد المانع، عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، عضو مجلس إدارة الشركة العربية القطرية لمنتجات الألبان، عضو مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة.
- الملكية: ١,٥٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات ويمثلها الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي ومستقل
- عضو في لجنة السياسات والتطوير والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق - الخدمة المدنيه وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية: ١% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

مجموعة الخليج التكافلي ويمثلها السيد خالد عبد العزيز الباكر

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي ومستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ فبراير ٢٠١٣
- المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٠
- الملكية : ٠,٧٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٣)

أعضاء المجلس المستقلين:

إن التشكيل الحالي للمجلس لا يتضمن أعضاء مستقلين على النحو المطلوب في النظام باستثناء عضوي مجلس إدارة، ويرجع ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الحاليين كانوا أعضاءاً بالمجلس لعدة دورات سابقة، هذا عدا عن ظروف السوق الحالية والظروف الاجتماعية.

اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

يقوم اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بأدوارهم "كما هو معتمد في الوصف الوظيفي الخاص بهم" بالمشاركة في وضع استراتيجية البنك بشكل موضوعي وإدارة نظام الحوكمة لحماية مصالح المساهمين، كما ويساهم الأعضاء غير التنفيذيين أيضا في أنشطة المجلس كما هو منصوص عليه في ميثاق مجلس الإدارة، ويقومون بمراجعة أداء البنك بشكل دوري وتقييم اداء الإدارة للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة للبنك. وفي حال وجود أي تضارب للمصالح يقوم الأعضاء بالتأكد بأن مصالح المساهمين محفوظة.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة الاستئمانية:

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة بنك الدوحة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين، كما ويتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول اعمال اجتماعات المجلس هذا بالإضافة إلى مناقشة اعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الاستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الاستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة إلى مناقشة امور البنك العامة بشكل دوري مع اعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين. ولرئيس المجلس ان ينيط بعض مهامه إلى الأعضاء أو اللجان أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي حسب ما يراه مناسباً. كما ويقوم ايضا بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي بخصوص الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة مستوى أداء البنك بشكل عام دوريا من خلال الرئيس التنفيذي.

اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع المجلس بناءاً على دعوة من رئيس المجلس أو بناءاً على طلب اثنين من الأعضاء على الأقل. يكون لكل اجتماع جدول أعمال يوزع على جميع الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف وذلك لأغراض التحضير للاجتماع. وفقاً لميثاق المجلس، يجتمع المجلس ما لا يقل عن ٦ مرات في العام (مرة واحدة كل شهرين على الأقل). عقد المجلس خلال عام ٢٠١٣ سبع اجتماعات حيث عقد آخر اجتماع بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤.

مكافآت المجلس:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية صرف المكافآت والامتيازات، ومع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة الامتيازات الممنوحة إلى اعضاء المجلس من قبل مدقق الحسابات الخارجي ويتم إرسالها للسادة مصرف قطر المركزي قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ ومن ثم يتم عرضها على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية تقيم أداء الإدارة العليا وفقا للأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك لمدة ثلاث سنوات. ووفقاً لنتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية. أما بالنسبة للرواتب فيوجد لدى البنك سلم رواتب معتمد من قبل المجلس.

سكرتير مجلس الإدارة:

عين المجلس سكرتيرا لمجلس الإدارة في يوليو ٢٠٠٧. وهو حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة في شغله لهذا المنصب.

يحتفظ سكرتير المجلس بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات السكرتير.

فصل منصبي الرئيس والمدير التنفيذي:

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما.

تضارب المصالح واستخدام المعلومات السرية لأغراض التداول بالسهم من قبل كبار الموظفين:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة الأطراف ذات العلاقة ضمن سياسات الحوكمة. تتم الموافقة على عمليات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة على أساس ماديتها. وفقاً لقانون الشركات التجارية، إذا كان عضو المجلس لديه تضارب في المصالح لعملية ما، فإنه لا يشارك في اجتماع المجلس عند البت في تلك العملية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البنك قد اعتمد سياسة تضارب المصالح التي يجب الالتزام بها من قبل جميع موظفي البنك.

يتم حالياً مراقبة ورصد التداول على سهم البنك من قبل كبار الموظفين اللذين لديهم اطلاع من قبل بورصة قطر مباشرة. هذا، وقد اعتمد البنك سياسة لتداول أسهم من قبل كبار الموظفين.

الإفصاح عن تعاملات الأشخاص ذات العلاقة: قام البنك خلال العام بالتعاقد مع شركات تخص أعضاء مجلس الإدارة، حيث تم التعامل مع هذه الشركات وفق سياسة البنك الداخلية بالتعامل مع الشركات ذات العلاقة. هذا وقد تم الإفصاح عن هذه التعاملات خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك المنعقد بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٣. وفيما يتعلق بتداول أسهم البنك فنود أن نشير بأن سياسة البنك تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم البنك خلال الفترة التي يعلن فيها للجمهور عن موعد اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة البيانات المالية وحتى انعقاد المجلس والإفصاح عن البيانات المالية للجمهور.

مهمات المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات: يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك وينظر البنك في إضافة بند في ميثاق المجلس للسماح للأعضاء غير التنفيذيين للاستعانة بخدمات استشارية دون الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة/ العضو المنتدب.

الحصول على الوثائق: كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح: انشأ البنك نظاما للترشيح/ تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيح والحوكمة فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرنامج التعريفي للأعضاء الجدد: على الرغم من عدم تطبيق برنامج تعريفي رسمي حتى الآن، إلا أن البنك سوف يضع سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وبرنامج تعريفي رسمي وتدريب رسمي لأعضاء المجلس الجدد.

الحوكمة: سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيح.

إنهاء خدمات العضو: يمكن إنهاء خدمات أعضاء المجلس الذين لا يحضرون اجتماعات المجلس على أساس منتظم استناداً إلى النظام الأساسي لبنك الدوحة.

التقييم الذاتي: تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت: اعتمد البنك سياسة لمكافآت مجلس الإدارة، ويتولى تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

لجان المجلس:

أنشأت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لقواعد هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

تم إنشاء لجان المجلس الأربعة التالية:

لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر:

العضوية: عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (رئيساً) ونائب الرئيس (عضواً) وعضو مستقل - ليس عضوا بالمجلس وليس من موظفي البنك.

الواجبات والمسؤوليات: اللجنة مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية واعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين وإدارة المخاطر في البنك. وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لسماعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. هذا وتقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.

هذا وللبنك سياسة معتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات لتشجيع موظفي البنك على الكشف/الإفشاء عن أي أخطاء قد تؤثر سلباً على البنك ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات.